وايضا لوكان الكل نظريا لدار فيلزم توقف الشيء على نفسه بمرتبتين
الدور ان كان بمرتبة فيكون التوقف على نفسه بمرتبتين وان كان بالمرتبتين
كان التوقف على نفسه بثلث مراتب هكذا بل بمراتب غير متناهية
لان الدور مستلزم للتسلسل تقريره ان آ مثلا لوكان توقف على
ب و ب على آ كان آ متوقفا على نفسه فيكون آ موقوفا ونفس آ
موقوفا عليه ويجب التغاير بينهما فآ شيء ونفس آ شيء آخر وهكذا
حال ب ثم نقول نفس آ متوقف على نفس ب ونفس ب على نفس
فنفس آ متوقف على نفس نفس آ ولوجوب التغاير بينهما لابد ان يكونا
اثنين وهكذا وفيه نظر ظاهر فان تغاير الموقوف والموقوف عليه وان كان
حقا في نفس الامر لكنه ممنوع على تقدير فرض الدور كيف ولو سلم التغاير
ينتفي الدور وما قيل ان الصادق في نفس الامر صادق ولو اخذ على تقدير
مناقض فان التقديرات لا تغير امرا واقعيا فسيجيء جوابه انشاء الله
او تسلسل وهو باطل والمشهور المذكور ههنا لابطاله انه لو حصل علم
بطريق التسلسل لزم استحضار امور غير متناهية وهذا موقوف على
حدوث النفس اذ لو كانت قديمة جاز ان يكون قد حصل علوما غير متناهية
في ازمنة غير متناهية ولا يجب الاجتماع حتى يلزم الاحضار المحال قال المحقق
الدواني لو تسلسل سلسلة الاكتساب لما حصل كنه شيء لان
حصول الكنه موقوف على حصول الوجه وهو نظري فلو حصل من مباديه
حصل في ازمنة غير متناهية وبعد ذلك زمان محدود ومتى لم يحصل
كنه لم يحصل وجه لان كل وجه كنه لشيء ولا اقل من ان يكون كنها لنفسه ثم
يحصل تصور تمه بعض الاجلة من المتاخرين وقال اذ لم يحصل تصور لم يحصل

اعلم انه على تقدير نظرية الكل يكون
النفس عارية في حد ذاتها عن الكل فلا توجه
له الوجه ولا الكنه لان الكل عندها مجهول
مطلق وطلب المجهول المطلق ممتنع

تصديق

تصديق لان التصديق متوقف على التصور ولا يخفى ان هذا انما يتم لو فرض
كسبية جميع التصورات ايضا اما لو فرض كسبية التصديقات باسرها مع
ضرورية بعض التصورات فلا يتم ذلك قال بعض من الاجلة ان الوجه في علم
الشيء بالوجه لا يتصور بالكنه ولا بالوجه والا كانت المقصود بالعرض مقصودا
بالذات والمقصود بالذات مقصودا بالعرض في ملاحظة واحدة بل الوجه في
علم الشيء بالوجه فيحصل كنهه بحيث يكون مرآة لملاحظة ذي الوجه فيجوز
ان يحصل كنه الوجه في ازمنة غير متناهية من مباديه وبالجملة ما ذكر في امتناع
التصور بالكنه مسلم وفي امتناع التصور بالوجه غير مسلم ولا يخفى ما فيه
من الاختلال اما اولا فلانه لا يتوجه على شيء من مقدماته اللهم الا ان يكون
معارضة واما ثانيا فلان العلم بكنه الشيء مختص بالضروريات عنده فلا
يمكن على تقدير نظرية الكل ثم يرد عليه ان يكون مبادي الكنه والوجه مشتركة
فان ما هو ذاتي لشيء عرضي لوجهها هو ذاتي لوجه يجوز ان يكون عرضيا كذلك
الشيء والله اعلم لان كل كثيرة متناهية كانت او غير متناهية معروضة لعدد ما
بالضرورة وما قيل ان العدد مبدؤه الواحد فكل عدد متناه من جانب المبدأ
فغير المتناهي من الجانبين لا يكون معروضا لعدد واذا جاز عدم عروض العدد
لغير المتناهي من الجانبين فليجز ان لا يكون عارضا لغير المتناهي من جانب فقط
غير مخفي لان الواحد ليس مبدأ لكمية سلسلة غير متناهية واما كونه مبدأ
بمعنى انه اول اعداد عند من تسمية عددا او بمعنى كونه عادا للجميع او كونه علة وجزءا لها
فلا يضر مع ان قياس غير المتناهي من جانب عليه من الجانبين غير سديد لظهور
الفرق وعدد التضعيف ازيد من عدد الاصل لان الكل ازيد من الجزء وكل عددين
احدهما ازيد من الآخر فزيادة الزائد بعد انصرام احاد المزيد عليه الزيادة والا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)